Publication	Slide
Al Khaleej	2
Al Ittihad	3
Al Ittihad	4
Al Bayan	5
Gulf News	6
The Gulf Today	7

Publication	Country	Date	Section
Al Khaleej	UAE	1/4/2017	Local, 1, 15

هيئة الإمارات للهوية
EMIRATES IDENTITY AUTHORITY

مليون مستفيد من تطبيق «الداخلية» الذكي

■ أبوظبي: مجدي زهر الدين

كشف العميد مهندس حسين أحمد الحارثي، مدير عام الخدمات الإلكترونية والاتصالات في وزارة الداخلية، أن أعداد المستفيدين من الخدمات الإلكترونية والذكية في الوزارة تشهد ارتفاعاً مستمراً، إذ بلغ عدد المسجلين في تطبيق وزارة الداخلية من الأفراد ما يزيد على المليون حساب. (ص15)

العميد مهندس حسين الحارثي لـ الخليج:

جميع خدمات «الداخلية» ذكية.. نهاية الدورة الاستراتيجية

حوار: مجدي زهر الدين

كشف العميد مهندس حسين أحمد الحارثي، مدير عام الخدمات الإلكترونية والاتصالات في وزارة الداخلية، أن أعداد المستفيدين من الخدمات الإلكترونية والذكية في الوزارة تشهد ارتفاعاً مستمراً إذ بلغ عدد المسجلين في تطبيق وزارة الداخلية من الأفراد ما يزيد على المليون حساب، مصنفاً أن التشريعات تفرض على الشركات استخدام البوابات الإلكترونية لاستخدام بافات الخدمات بصورة ميسرة ودقيقة في آن واحد.

وأكد العميد الحارثي، في حوار مع «الخليج» أن جميع خدمات وزارة الداخلية ستصبح خدمات إلكترونية وذكية في انتهاء الدورة الاستراتيجية لوزارة الداخلية، حيث تعتمد الوزارة في منهجية عملها على مجموعة من السياسات والإجراءات التي يتم بناء عليها تحديد الأولويات الخاصة بالتحوّل الإلكتروني والذكي وفقاً لمحور الاستخدامية والتأثير، وعليه ومن خلال التطرق لجانب الخدمات القابلة للتحوّل الإلكتروني والذكي عملت الوزارة على تحويل تلك الخدمات جميعها بنسبة 100 في المئة، في حين يتم دراسة وإعادة هندسة بقية الخدمات غير القابلة للتحوّل في إطار توجه استراتيجي يشمل الجوانب القانونية والمالية والإجرائية والعمليات، ومن هذا المنطلق ستصبح جميع الخدمات إلكترونية وذكية في انتهاء الدورة الاستراتيجية لوزارة الداخلية.

■ حرص على الارتقاء بالخدمات الذكية لتعزيز رؤية الحكومة بإسعاد المتعاملين

■ خدمتا دفع المخالفات وأذونات الدخول الأكثر طلباً عبر الموقع الإلكتروني

■ التشريعات تلزم الشركات باستخدام البوابات الإلكترونية للحصول على الخدمات

■ كم يبلغ عدد الخدمات الإلكترونية التي تقدمها وزارة الداخلية للجمهور؟

– تحرص وزارة الداخلية على الارتقاء بخدماتها الإلكترونية والذكية بما يسهم في تعزيز رؤية الحكومة نحو إسعاد المتعاملين، إذ تقدم الوزارة عدداً كبيراً من الخدمات الإلكترونية والذكية للجمهور، بالإضافة إلى توفير مزيد من الخدمات للبتكرة، ومراجعة الخدمات وإعادة هندستها لرفع قابليتها للتحوّل الإلكتروني والذكي من حيث الإجراءات والعمليات.

سياسات وإجراءات

■ هل شمل التحوّل الإلكتروني جميع الخدمات التي تقدم للجمهور، ومتى يمكن أن تصبح جميع الخدمات إلكترونية 100%؟

– تعتمد وزارة الداخلية في منهجية عملها على مجموعة من السياسات والإجراءات التي يتم بناء عليها تحديد الأولويات الخاصة بالتحول الإلكتروني والذكي وفقاً لمحور الاستخدامية والتأثير، وعليه ومن خلال التطرق لجانب الخدمات القابلة للتحوّل الإلكتروني والذكي عملت الوزارة على تحويل تلك الخدمات جميعها بنسبة 100 في المئة، في حين يتم دراسة وإعادة هندسة بقية الخدمات غير القابلة للتحوّل في إطار توجه استراتيجي يشمل الجوانب القانونية والمالية والإجرائية والعمليات، ومن هذا المنطلق ستصبح جميع الخدمات إلكترونية وذكية في انتهاء الدورة الاستراتيجية لوزارة الداخلية.

نسبة الإقبال

■ كيف لعبت الخدمات الإلكترونية دوراً في تخفيف العبء عن مراكز خدمة العملاء؟

– اهتمت وزارة الداخلية برفع نسب الاستخدام تحقيقاً لمبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، والقاضية بأن تكون نسب الاستخدام الإلكتروني والذكي للخدمات الحكومية بنسبة 80% بالنسبة لمراكز الخدمة، وانبعث الوزارة تنفيذاً لتلك المبادرة عدة إجراءات للتقليل من زيارة مراكز الخدمة والسرعة في إنجاز للمتعاملين، والوصول بنسب الإقبال على الخدمات الإلكترونية والذكية بنسبة 80% لكل معاملات الوزارة بحلول العام 2018.

أكشاك الخدمة

■ وهل يمكن إعفاؤنا لحة تفصيلية عن بعض الخدمات الإلكترونية التي تقدمونها؟

– إن رحلة المتعامل في الخدمات الإلكترونية والذكية تنطلق من مرحلة تقديم الطلب وحتى الحصول على المنتج النهائي «ممرح الخدمة»، دون الحاجة لزيارة المتعامل لمراكز الخدمة، وبالتالي ضمنت مراكز الخدمة بالوزارة تحقيق أجندة السعادة عبر التحوّل الذكي الذي يخدم الجمهور بشكل فعلي، ومن الأمثلة على ذلك اعتماد الرخصة الإلكترونية ورخصة ملكية للركبة الإلكترونية والتي يوفرها تطبيق وزارة الداخلية لتمكين المتعاملين من عرضها بشكل معتمد رسمياً، وأيضاً أذونات الدخول الإلكترونية التي ترسل عبر البريد الإلكتروني لمقدم الطلب دون الحاجة للحصول على النسخة الورقية المطبوعة وشهادة بحث الحالة الجنائية، والتي يتم إرسالها للبريد الإلكتروني عند إنجاز الخدمة للمستفيد مع إمكانية التحقق من صحة الشهادات عبر الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية.

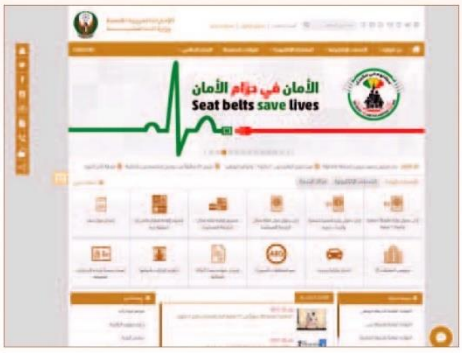

موقع الوزارة الجديد

كما تم توفير أكشاك الخدمة الذاتية في المراكز التجارية التي تتيح تقديم وطباعة ملكية للركبة ورخصة السياقة وشهادة بحث الحالة الجنائية على مدار اليوم، وكل هذه الأمثلة أسهمت في تقليل الأعباء على مراكز الخدمة وزيادة الإقبال على الخدمات الإلكترونية والذكية، وتستهدف باقات الخدمات التي تعمل الوزارة على تنويعها شريحة واسعة من المتعاملين، وهم: الشركات والأفراد المواطنون والمقيمون في الدولة والزوار ومواطنو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتغطي خدمات الوزارة جميع الفئات المذكورة.

وتشهد الخدمات الإلكترونية والذكية تحديثات مستمرة في أعداد المستفيدين، إذ بلغ عدد المسجلين في تطبيق وزارة الداخلية من الأفراد ما يزيد على المليون حساب، فيما تفرض التشريعات على الشركات استخدام البوابات الإلكترونية لاستخدام باقات الخدمات بصورة ميسرة ودقيقة في آن واحد.

ومن أبرز الخدمات التي قدمتها الوزارة خلال العام 2016 ، خدمة تجديد جواز السفر للمواطنين وباقة الخدمات الخاصة بالسائقين والشركات لوزارة الداخلية، وتوفير مزيد من قنوات الدعم الاستشاري للمتعاملين، ومبادرة الربط المؤسسي مع وزارة الموارد البشرية والتوطين الخاصة بإلغاء الإقامة وفقاً لخدماتهم، وتنظيم خدمة إلكترونية وذكية في حجز موعد لزيارة نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية.

خلال المحادثة الفورية، ورفع كفاءة أدوات البحث في الموقع بإتاحة إمكانية اختصار النتائج بناء على معايير بحث متقدمة مثل التاريخ والموضوع والكلمات الأكثر بحثاً، بما يتيح السرعة في الوصول للمعلومات الخدمية، وتوفير خاصية تحويل الصوت إلى نص مكتوب، واستخدامه في البحث باللغتين العربية والإنجليزية.

وعملت الوزارة على اتباع سياسة واضحة للبيانات المفتوحة، استناداً لممارسات رائدة محلياً وعالمياً بما يعكس رغبة المؤسسة في التطوير المستمر عبر الانفتاح على المتعاملين وتوفير كافة احتياجاتهم من معلومات وبيانات بشكل شفاف وسلس، ضمن معايير أمنية وتصنيف للبيانات حسب الدرجات الأمنية المختلفة، وتعكس البيانات المتوافرة خدمات وأنشطة الوزارة على صيغة ملفات قابلة للاستخدام لإعطاء الحرية الكاملة للمستخدمين في التعامل معها.

ووفّرت الإدارة العامة للخدمات الإلكترونية والاتصالات منصة مرنة تفاعلية تستعرض البيانات المفتوحة بطريقة تفاعلية متطورة تكنولوجياً مع إتاحة الفرصة للمتعاملين لإضافة التعليقات على البيانات المفتوحة، لتقوم الوزارة بدراستها وبحث السبل الكفيلة بتنفيذ مقترحاتهم في أقرب وقت.

29 لغة

■ بكم لغة يتيح الموقع خدماته، وما الجنسية الأكثر استخداماً للموقع؟

– يتيح الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية خدماته بلغتين رئيسيتين هما العربية والإنجليزية، مع توفير آلية الترجمة الفورية لمحتوى الموقع لنحو 29 لغة، كما وفّرت الوزارة تطبيقها الذكي (واجهات التطبيق) بـ 16 لغة لتخدم كافة الجنسيات التي تزيد على 200 جنسية في دولة الإمارات، وتقوم الوزارة بدراسة وتحليل فئات المتعاملين لديها واحتياجاتهم لاعتماد مزيد من اللغات في عملية التواصل مع المتعاملين.

دفع المخالفات

■ ما الخدمة الأكثر طلباً عبر الموقع، وكم بلغت الطلبات عام 2016؟

– أكثر الخدمات طلباً على الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية هي خدمة دفع المخالفات وخدمة أذونات الدخول، ويتنوّع الإقبال على الخدمات الإلكترونية والذكية بحسب حاجة المتعاملين.

نسبة الرضا

■ استحدثت وزارة الداخلية قناة خدمية لاستقبال شكاوى المتعاملين على مدار الساعة، ما الهدف من هذا النظام؟

– استحدثت وزارة الداخلية قناة استقبال استفسارات وشكاوى للمتعاملين على مدار الساعة من خلال نظام المحادثة الفورية بهدف توفير الدعم والرد على استفسارات الجمهور وتسهيل استخداماتهم للخدمات الإلكترونية والذكية ورفع نسبة الرضا العام عن الخدمات.

■ كم بلغ معدل الاستجابة لكل طلب محادثة، وما نسبة الرضا عن جودة المحادثة؟

– متوسط الرد على المحادثات الفورية أقل من دقيقة تحقيقاً لمعايير الحكومة الذكية المحددة من قبل مجلس الوزراء الموقر، وبلغت نسبة الرضا العام 90% من مجمل المحادثات الفورية المستقبلة خلال العام 2016.

■ حدّثت وزارة الداخلية مؤخراً موقعها الإلكتروني، كيف تصف لنا أبرز هذه التحديثات؟

– يتوافق الموقع الإلكتروني للوزارة مع المعايير الخاصة بالحكومة الذكية ويتوافق مع دليل الهوية للرقمية للجهات الحكومية في دولة الإمارات، ويهدف إلى رفع جودة الخدمات المقدمة من خلال تسهيل تدفق البيانات وتوفرها من خلال النطاق والاستضافة والمعمارية وتصميم للموقع وقابلية الوصول والاستخدام، بحيث أصبح محتوى الموقع الإلكتروني شاملاً يركز على تفعيل المشاركة الإلكترونية واستخدام أدوات التواصل الاجتماعي في بيئة آمنة ولحماية المعلومات وتوفير أدوات التسويق والتي تهدف إلى رفع مستوى الوعي لدى الجمهور.

وتم إعداد التصميم الجديد من خلال آلية معتمدة مبنية على التعاون والمشاركة من خلال عقد ورش عمل متخصصة وجلسات للعصف الذهني، للتعرف إلى متطلبات الجمهور بالاستعانة بأساليب اتخاذ القرارات الإلكترونية والتي تشمل الاستبيانات واستطلاعات الرأي وأدوات مثل «شاركنا برأيك» و «اضف فكرة» وتجميع كل المقترحات لدراستها وتمحيصها من قبل فريق العمل الذي استفاد منها في تكوين رؤية وأهداف للموقع إلى جانب الاهتمام بالتناسق والتجانس بين مكونات الموقع الإلكتروني وإبرازها حسب التقارير التحليلية التي جرت بالمقارنة مع مواقع إلكترونية عالمية رائدة ومتقدمة، لإدراج المكونات التي يهتم بها المواطنون والمقيمون والراغبون بزيارة الدولة.

كما تم توفير خاصية الدعم الاستشاري للمتعاملين من

Publication	Country	Date	Section
Al Ittihad	UAE	1/4/2017	Main, 26

هيئة الإمارات للهوية
EMIRATES IDENTITY AUTHORITY

الإمارات اليوم

عن نشرة «أخبار الساعة» الصادرة عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دولة الأمن والأمان

نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال فترة وجيزة في تجسيد فلسفتها الأمنية الرامية إلى تحقيق أعلى مستوى من الأمن في العالم، فقطعت بذلك خطوات هائلة في سبيل التنمية والانسجام الاجتماعي باعتباره أحد أهم مقومات النمو الاقتصادي. فمن خلال النظر إلى البنية التشريعية يتضح أن القوانين التي تم وضعها منذ تأسيس الاتحاد تضمن الحفاظ بصرامة على حقوق الأفراد والمؤسسات وتحدد طبيعة العلاقات بين أفراد المجتمع، فأدى ذلك إلى تحقيق ازدهار كبير في كل القطاعات، خاصة منها تلك التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بتوفير بيئة مناسبة للشعور بالأمن مثل السياحة والاستثمارات الأجنبية، بل وجعل منها المكان المفضل للإقامة والعمل لملايين القادمين من دول العالم المختلفة. وأصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة في مقدمة دول العالم التي تستجيب للمعايير المعتمدة في مجال الأمن والأمان مثل وجود منظومة قانونية وتشريعية قوية لحماية المستثمرين، وتوفير بيئة شفافة للتعاملات الإدارية وضمان الحقوق الأساسية كافة وسرعة وصول وتعميم القوانين للجمهور المستهدف، فضلاً عن تطبيق العدالة المدنية والعدالة الجنائية.

كل ذلك سمح لدولة الإمارات التي يوجد على أرضها ما يزيد على 200 جنسية بتطوير منظومتها الأمنية للاستجابة للتحديات الأمنية الراهنة، فوضعت استراتيجية أمنية هدفها الأول هو أن تكون دولة الإمارات من أفضل البيئات العالمية أمناً وسلامة، فعملت على تحديث وتطوير أجهزتها الأمنية باستمرار لضمان سلامة الأنفس وتأمين الممتلكات وحماية الإنسان من التهديد، كما حددت وزارة الداخلية الإماراتية مجموعة من الأهداف من أبرزها تعزيز الأمن وتحقيق أعلى مستويات السلامة للدفاع المدني وضمان الجاهزية للتصدي للكوارث والأزمات وتعزيز ثقة الجمهور بفعالية الخدمات المقدمة والاستخدام الأمثل للمعلومات المقدمة وضمان تقديم الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية، وبحسب معظم التقارير الدولية والإقليمية، فإن تلك الإجراءات تمكّن اليوم سكان دولة الإمارات من الشعور بالأمان بنسبة تتجاوز حدود 90%.

إن القيادة الرشيدة لدولة الإمارات وإدراكاً منها لما تم الوصول إليه في مجال الأمن، تحرص باستمرار على مواصلة النهج نفسه، من خلال تبنيها مختلف المقاربات التي تساعد على مواجهة الجريمة وأسبابها المختلفة، وهو ما أكده الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، عندما قال خلال افتتاح فعاليات منتدى «التعاون من أجل الأمن» الذي احتضنته مدينة أبوظبي مؤخراً: «إن دولة الإمارات أدركت أن الطريق إلى مكافحة الجريمة يبدأ من الإنسان وبالإنسان، ومن بناء الأخلاق وإعلاء القيم الإيجابية التي تتماشى مع الفطرة الإنسانية السليمة»، وشدد سموه على أن «التحديات التي يواجهها عالم اليوم، قد تغيرت أنواعها، وتعقدت أدواتها، وأصبحت مكافحتها تحتاج إلى التعاون المشترك بين الحكومات والمنظمات والشعوب.. للخروج بنماذج مبتكرة للمنظومات الأمنية تكون مبنية على دراسات معمّقة ومستمرة لمواكبة هذه التغيرات والحفاظ على أمن المجتمعات، من أجل مستقبل زاهر للأجيال القادمة». لقد شكّل نجاح التجربة الإماراتية في مجال الأمن ودعمها المستمر لجهود المنظمات الدولية الناشطة في مجال الأمن الدولي دافعاً لبعض المنظمات إلى ممارسة نشاطاتها، انطلاقاً من دولة الإمارات العربية المتحدة، تلك النشاطات التي تشمل كل أنواع الجريمة.

إن «منتدى التعاون من أجل الأمن» الذي احتضنته دولة الإمارات مؤخراً شكل فرصة مهمة للمشاركين للدعوة إلى تعزيز الشراكة الاستراتيجية الأمنية بين الدول وإشراك القطاع الخاص لبناء منظومات أمنية متطورة لهزيمة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، كما ألقى الضوء على دور الإمارات في توطيد الأمن في الدول الشقيقة، حيث أشاد اللواء الركن حسين محمد بن عرب وزير الداخلية اليمني خلال مشاركته في المنتدى بجهود الإمارات في إعادة تأهيل وبناء بعض مراكز الشرطة في مدينة عدن اليمنية، وجلبها للمعدات الضرورية لإعادة جاهزية الأمن حتى يكون قادراً على تأدية مهامه.

Publication	Country	Date	Section
Al Ittihad	UAE	1/4/2017	Business, 5

هيئة الإمارات للهوية
EMIRATES IDENTITY AUTHORITY

دبي تستضيف «مايكروسوفت لمكافحة التهديدات»

120 مليار دولار
سوق الأمن السيبراني العالمي في 2017

دبي (الاتحاد)

يصل سوق الأمن السيبراني العالمي إلى أكثر من 120 مليار دولار في العام 2017، أي بزيادة قدرها 35 ضعفاً على مدى السنوات الـ 13 الماضية، وتصل إلى أكثر من 1 تريليون دولار تراكمي على مدى السنوات الخمس المقبلة، حسب دراسة تم استعراضها خلال مؤتمر «مايكروسوفت لمكافحة التهديدات الإلكترونية» الذي عقدته الشركة في دبي مؤخراً.

وقال خبراء، إن منطقة مجلس التعاون الخليجي أصبحت على مدى العقد الماضي إقليما مكشوفا للهجمات الإلكترونية، وذلك بسبب تسارع انتشار الإنترنت وكثرة اختراقات الأجهزة المحمولة. ومن المتوقع أن تزيد شعبية تقنيات إنترنت الأشياء في العام 2017 لتزيد معها نسبة الانتهاكات والهجمات الإلكترونية على المناطق الحساسة والضعيفة في عالم تكنولوجيا المعلومات.

وقال محمد عارف مدير مجموعة ويندوز 10 لقطاع الأعمال لدى مايكروسوفت الخليج «مع تطور شكل التهديدات الالكترونية المعاصرة تبقى ضرورة الأمن السيبراني أولوية لابد منها لمواكبة كل هذه التحديات، وبما أن التركيز ينصب على تقنيات إنترنت الأشياء القائمة على الحوسبة السحابية في السنوات المقبلة، يجب أن نتوقع وجود زيادة تلقائية في عدد محاولات الجرائم الإلكترونية مع هذا التطور، وتوفر سحابة أزور بدورها مستويات عالية من الأمان، سواء في مرحلة السكون أو العبور إلى مراكز البيانات لدينا. وبغض النظر عن مستوى حجم مؤسستك أو طبيعتها يمكننا تصميم حلول أمنية من شأنها المحافظة عليها والسماح لها بمواصلة العمل والنمو دون الوقوع في عوائق الانتهاكات الإلكترونية».

وحضر خلال الحدث خبراء مايكروسوفت المختصين بالأمن الإلكتروني من مختلف أنحاء الخليج لمناقشة آخر الحلول الأمنية والتهديدات الإلكترونية في المنطقة. إضافة إلى ذلك، شارك كبار مديري الأمن التقنيين من بنك أبوظبي الوطني وطيران الإمارات وعيادة كليفلاند أبوظبي في حلقة نقاش حول التحديات التي تواجهها الشركات في منطقة الخليج وكيفية معالجتها.

وتوفر مايكروسوفت لعملائها في منطقة الخليج أفضل وأحدث الحلول الأمنية التي تشمل تطبيقات الحماية السحابية التي تتمثل بويندوز ديفندر أدفانسد ثريت بروتكشون (WDATP) وأوفيس 365 أدفانسد سيكوريتي ماناجيمنت، كل هذه العناصر تساعد في حماية جميع النقاط الحساسة من أجهزة الاستشعار ومراكز البيانات وتطبيقات إدارة العلاقات، والتحرك بشكل أسرع للكشف عن التهديدات من خلال استخدام مقياس الذكاء السحابي، والتعلم الآلي ومراقبة السلوك، فضلاً عن تمكين العملاء من الحصول على رؤى قابلة للتنفيذ وسرعة الاستجابة.

مع تطور التهديدات الإلكترونية تبقى ضرورة الأمن السيبراني أولوية لابد منها

نتوقع وجود زيادة تلقائية بعدد محاولات الجرائم الإلكترونية مع هذا التطور

مشاركون في مؤتمر الأمن الإلكتروني (من المصدر)

Publication	Country	Date	Section
Al Bayan	UAE	1/4/2017	Local, 7

هيئة الإمارات للهوية
EMIRATES IDENTITY AUTHORITY

المركز الوطني للبحث والإنقاذ يطلع على أحدث التقنيات في هونغ كونغ

■ وفد "المركز" خلال الزيارة | من المصدر

■ أبوظبي - البيان

يزور وفد من المركز الوطني للبحث والإنقاذ، التابع للمجلس الأعلى للأمن الوطني، حالياً مدينة هونغ كونغ بهدف تبادل الخبرات في مجال البحث والإنقاذ والاطلاع على أحدث المعدات والتقنيات في هذا المجال.

وتأتي الزيارة بالتنسيق والتعاون مع وزارة الخارجية والقنصلية في مدينة هونغ كونغ والتي تتضمن زيارة عدد من المراكز في هونغ كونغ منها مركز هونغ كونغ لخدمة الطيران الحكومي، ومركز تنسيق الإنقاذ البحري.

وأكد المركز الوطني للبحث والإنقاذ أهمية هذه الزيارة باعتبارها واحدة من المدن الرائدة عالمياً في مجال البحث والإنقاذ من حيث توفر الإمكانيات والقدرات في المجال البحري والبري ودورها في منظمات البحث والإنقاذ الدولية والتزامها بتنفيذ مهام حماية الأرواح وإنقاذها.

تعزيز التعاون

وأوضح المركز أنه سيتم خلال الزيارة الاطلاع على زيادة فرص التعاون بين دولة الإمارات وهونغ كونغ في مجال البحث والإنقاذ من خلال التعاون والتنسيق بين الجانبين في مجال التدريب مستقبلاً وتنظيم المؤتمرات والمعارض المتعلقة بهذا الشأن ومن المتوقع أن تثمر الزيارة عن رفع مستوى التنسيق والتعاون الاستراتيجي بين الجانبين في مختلف المجالات.

Publication	Country	Date	Section
Gulf News	UAE	1/4/2017	Main, 9

هيئة الإمارات للهوية
EMIRATES IDENTITY AUTHORITY

Fujairah Ruler receives condolences

Vice-President calls on Hamad; Bahrain PM and Oman ruler convey commiserations

FUJAIRAH

His Highness Shaikh Mohammad Bin Rashid Al Maktoum, Vice-President and Prime Minister of the UAE and Ruler of Dubai, yesterday offered condolences to His Highness Shaikh Hamad Bin Mohammad Al Sharqi, Supreme Council Member and Ruler of Fujairah, on the death of Shaikh Hamad Bin Saif Al Sharqi, Fujairah's deputy ruler.

Shaikh Mohammad visited the mourning majlis at Al Rumaila Palace, where he also offered condolences to Shaikh Mohammad Bin Hamad Bin Mohammad Al Sharqi, Crown Prince of Fujairah, and the sons of the deceased. Shaikh Mohammad was accompanied by Shaikh Ahmad Bin Mohammad Bin Rashid Al Maktoum, Chairman of the Mohammad Bin Rashid Al Maktoum Knowledge Foundation; Mohammad Ebrahim Al Shaibani, Director-General of Dubai Rulers Court and Khalifa Saeed Sulaiman, Director General of the Dubai Protocol and Hospitality Department.

Phone call

Earlier, Shaikh Hamad Bin Mohammad Al Sharqi received a telephone call from Prince Khalifa Bin Salman Al Khalifa, Prime Minister of Bahrain, who offered his condolences. Shaikh Hamad also received condolences from Syed Hamoud Bin Faisal Bin Saeed al Busaidy, Oman's minister of interior, who conveyed condolences from Oman's Sultan Qaboos Bin Saeed.

Shaikh Hamad also received condolences from Shaikh Hamdan Bin Rashid Al Maktoum, Deputy Ruler of Dubai and Minister of Finance; Shaikh Tahnoun Bin Mohammad Al Nahyan, the Ruler's Representative in the Eastern Region; Lt. Gen. Shaikh Saif Bin Zayed Al Nahyan, Deputy Prime Minister and Minister of Interior; and Shaikh Ahmad Bin Saeed Al Maktoum, president of Dubai Civil Aviation and Chairman and Chief Executive of Emirates airline and Group, other Shaikhs and senior officials.

— WAM

Publication	Country	Date	Section
The Gulf Today	UAE	1/4/2017	Main, 1, 3

هيئة الإمارات للهوية
EMIRATES IDENTITY AUTHORITY

Dubai insurance deadline expires

EMAN ABDULLAH

DUBAI: The grace period which was given by the Dubai Health Authority (DHA) to allow the residents in the emirate of Dubai who failed to be covered by health insurance to correct their statuses ended yesterday. The DHA will start from today to impose a monthly fine of Dhs500 on each individual whose visa was issued from Dubai and is still not covered by health insurance. It further comes within the implementation of the Law No.11 of 2013 concerning the health insurance in Dubai. MORE: P3

Dhs500 fine for health insurance breach starts today

BY EMAN ABDULLAH

DUBAI: The grace period which was given by the Dubai Health Authority (DHA) to allow the residents in the emirate of Dubai who failed to be covered by health insurance to correct their statuses ended yesterday. The DHA will start imposing a monthly fine of Dhs500 on each individual whose visa, issued from Dubai, is not covered by health insurance. This comes in the wake of the Executive Council Resolution No.7 of 2016 which was issued by Sheikh Hamdan Bin Mohammed Bin Rashid Al Maktoum, Crown Prince of Dubai and Chairman of Dubai Executive Council regarding approval of the fees and fines concerning the emirate's heath insurance. It further comes within implementation of the Law No.11 of 2013 concerning the health insurance in Dubai.

Dr Haider Saeed Al Yousuf, Director of Public Health Funding at DHA, said the health insurance system in Dubai succeeded in covering more than 99 per cent of the Dubai's residents. However, there are still a few business owners and sponsors who have not yet provided their sponsored individuals with the health insurance. Those all will be slapped with fines for delay, Al Yousuf confirmed.

He explained, "Starting from today, a monthly fine of Dhs500 will be imposed on every person who is not insured, which will be paid during the renewal or cancellation of the residence visa. The fines will be paid by the employer or the sponsor, not by the employees. The fine will be paid with the fees of the General Directorate for Residency and Foreigners Affairs during the renewal or cancellation of the visa, he added.

The DHA has identified 12 companies to provide the basic package services for low-income people, while the average value of the package reached Dhs584 a year. There are 50 insurance companies providing health insurance services in Dubai through the Emirate's health insurance system "Esa'ad."

THE RESOLUTION

Earlier Sheikh Hamdan Bin Mohammed, Crown Prince of Dubai and Chairman of Dubai Executive Council, endorsed the Executive Council Resolution No (6) of 2017 pertaining to the implementation phases of the mandatory health insurance in Dubai. The Resolution defined the implementation phases for beneficiaries, entities responsible for providing the service and the deadlines for implementation. The Resolution stated that the Government of Dubai is responsible for providing health insurance coverage for UAE nationals from 1st June 2015 and employers are responsible for providing the health insurance coverage for expatriate employees from 1st January 2014.

The Resolution also obligates sponsors and guardians to provide the health insurance coverage for their families and domestic workers from 1st January 2014.

The Resolution stipulates that the health insurance requirements should include the provision of an essential health insurance plan through the DHA's approved electronic system. The health insurance card must be issued by an approved entity and the insurance policy must adhere to the relevant bylaws.

Dubai Health Authority is responsible for coordination with concerned authorities, especially the General Directorate of Residency and Foreigners Affairs, to link residency and visa systems with the health insurance system.

The Resolution stated that fines and measures stated in the Executive Council Resolution No (7) of 2016 will be applicable to employers and sponsors who fail to provide the health insurance coverage before 31st March 2017 for their employees and families and before 31st December 2017 for visitors.